تدعو شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر "شاكر" مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول)

بند	توضيح
مقدمة	يسر مجلس إدارة شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر "شاكر" دعوة مساهميها الكرام إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) يوم الخميس ١٤٤١/٠٩/٢١هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٥/١٤م الساعة العاشرة والنصف مساءً عن طريق وسائل التقنية الحديثة باستخدام منظومة تداولاتي. وبناءً على تعميم هيئة السوق المالية القاضي بالاكتفاء بعقد جمعيات الشركات المساهمة المدرجة عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد وتعليق عقدها حضورياً حتى اشعار آخر. وذلك حرصاً على سلامة المتعاملين في السوق المالية وضمن دعم الجهود والاجراءات الوقائية والاحترازية من قبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفيروس كورونا الجديد(COVID-19) ، وامتدادا للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.
مكان ومدينة انعقاد الجمعية العامة	المركز الرئيسي للشركة الكائن بمدينة الرياض – حي الصحافة.
رابط مقر الاجتماع	https://goo.gl/maps/HsD8iLmqondofhD7A
تاريخ انعقاد الجمعية العامة	١٤٤١/٠٩/٢١هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٥/١٤م.
وقت انعقاد الجمعية	٢٢:٣٠.
حق الحضور	يحق لكل مساهم من المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية تسجيل الحضور الالكتروني والتصويت باستخدام منظومة تداولاتي في اجتماع الجمعية العامة العادية وبحسب الأنظمة واللوائح.
النصاب اللازم لانعقاد الجمعية	وفقاً للمادة (٣٣) من النظام الأساسي للشركة يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضرة مساهمون يمثلون ربع رأس المال على الأقل. وإذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد هذا الاجتماع، سيتم عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
جدول أعمال الجمعية	١-التصويت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م. ٢-التصويت على تقرير مراجع الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م. ٣-التصويت على القوائم المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م . ٤-التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث

	والرابع والسنوي للعام المالي ٢٠٢٠م، والربع الأول من العام المالي ٢٠٢١م، وتحديد أتعابه. ٥-التصويت على صرف مبلغ ١,٦ مليون ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م. ٦-التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٩م.
نموذج التوكيل	مرفق
التصويت الاليكتروني	سيكون بإمكان المساهمين الاطلاع على كامل بنود الجمعية والتصويت عليها عن بعد، علما أن التصويت الآلي سوف يكون ابتداءً من الساعة العاشرة صباح يوم الأحد ١٤٤١/٠٩/١٧هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٥/١٠م وحتى انتهاء وقت الجمعية، وذلك عبر منظومة (تداولاتي) المتاحة مجانا لجميع المساهمين المقدمة من قبل شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بتداولاتي على الرابط https://www.tadawulaty.com.sa.
احقية تسجيل الحضور والتصويت	أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية، كما أن أحقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات.
طريقة التواصل	سيتم استقبال أسئلة واستفسارات المساهمين الكرام مع مجلس إدارة الشركة ابتداءً من يوم الثلاثاء ١٤٤١/٩/١٩هـ الموافق ٢٠٢٠/٥/١٢م وحتى الساعة الثالثة عصراً من يوم انعقاد الجمعية عن طريق البريد الإلكتروني osama_said@shaker.com.sa او على رقم الهاتف :٠١١-٢٦٣٨٩٠٠ -تحويله :١١٥٠٢، ويشترط لقبول الاستفسار ارسال صورة من هوية المساهم.
معلومات إضافية	سيتم الاكتفاء بالتصويت عن بعد.

السادة المساهمين الكرام

تحية طيبة وبعد ،،،

نحيطكم علماً بان نموذج التوكيل غير متاح بناءً على قرار مجلس إدارة هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/١٦م المتضمن تعليق عقد الجمعيات حضورياً حتى إشعار آخر، والاكتفاء بعقدها عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد، وذلك حرصاً على سلامة المتعاملين في السوق المالية في إطار دعم الجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية من قِبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفايروس كورونا المستجد (COVID-١٩) وامتدادا للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
واجهة الرياض، طريق المطار
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

تلفون +٩٦٦ ١١ ٨٧٤٨٥٠٠
فاكس +٩٦٦ ١١ ٨٧٤٨٦٠٠
الموقع الإلكتروني www.kpmg.com/sa

رقم الترخيص ٤٦/١١/٣٢٣ بتاريخ ١٩٩٢/٣/١١هـ

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الحسن غازي إبراهيم شاكر – شركة مساهمة سعودية ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، والقوائم الموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من (١) إلى (٣٣)، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، شركة مهنية مسجلة في المملكة العربية السعودية وعضو غير شريك في شبكة شركات كي بي ام جي المستقلة والتابعة ل كي بي ام جي العالمية، شركة تعاونية سويسرية. جميع الحقوق محفوظة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

الانخفاض في قيمة المخزون

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٢-٢ المتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بالمخزون وكذلك الإيضاح رقم ٨ المتعلق بالإفصاح عن المخزون.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
بلغ إجمالي رصيد المخزون للمجموعة ٣٠٥ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (٢٠١٨م: ٤٢٠ مليون ريال سعودي) ومخصص انخفاض في القيمة بمبلغ ٢٨ مليون ريال سعودي (٢٠١٨م: ٣٨ مليون ريال سعودي). تقوم الإدارة بتحديد مستوى التقادم في المخزون بالأخذ بالاعتبار طبيعة المنتج وسجل الأعمار وتوقعات المبيعات، وذلك باستخدام التوجهات السابقة وعوامل نوعية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة في تاريخ كل تقرير بمراجعة تقييم المخزون، ويتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يتم توقع بيع المخزون بأقل من تكلفته. لقد اعتبرنا ذلك أمر مراجعة رئيسي نظراً لأن الإدارة تقوم بتطبيق الأحكام الجوهرية عند تحديد المخصص المناسب للانخفاض في قيمة المخزون لأن هذه المنتجات عرضة لتغيرات السوق وعناصر العملاء والتغيرات التكنولوجية التي قد تسبب تأثيراً كبيراً على قيمة المنتج.	اشتملت إجراءاتنا المتعلقة بتقييم المخزون على ما يلي: • قيمنا التصميم والتنفيذ، واختبار كفاءة التشغيل للضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بإجراءات المجموعة لتحديد ومراقبة الانخفاض في قيمة المخزون. • قمنا بتحليل كلي للاتجاهات والمعدلات لتقييم مستوى مخصص المخزون ومناقشة الإدارة بشأن أي اتجاهات أو معدلات غير عادية. • قمنا بإجراء اختبار على أساس العينة لمدى دقة تحليل البيانات التاريخية وعمر المخزون المستخدم عند تحديد مخصص المخزون. • قمنا بتقييم سياسة المجموعة المتعلقة بمخصص المخزون بطيء الحركة من خلال إجراء اختبار بأثر رجعي، ومقارنة التقديرات التاريخية مع النتائج الفعلية. • قمنا بإجراء اختبار على أساس العينة لصافي القيمة القابلة للتحقق لبند المخزون إلى أسعار البيع الأخيرة. • حضرنا الجرد الفعلي للمخزون لعينة من المستودعات مع الإدارة حيث قمنا بتقييم التصميم وتنفيذ الكفاءة التشغيلية للضوابط الرقابية الرئيسية التي تتعلق بالجرد المادي كما قمنا باختبار عينة من الجرد لتقييم مدى دقة ووجود نتائج الجرد الذي قامت به الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٢-٢ المتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بالذمم المدينة التجارية وكذلك الإيضاح رقم ٦ المتعلق بالإفصاح عن الذمم المدينة التجارية.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
بلغ إجمالي رصيد الذمم المدينة التجارية للمجموعة ٤٦٣ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (٢٠١٨م: ٥١٥ مليون ريال سعودي) وخسائر انخفاض في القيمة بمبلغ ٨٧ مليون ريال سعودي (٢٠١٨م: ٦٩ مليون ريال سعودي). تجري المجموعة في كل تاريخ تقرير بتقييم ما إذا كانت الذمم المدينة التجارية (المدرجة بالتكلفة المطفأة) منخفضة القيمة الائتمانية. قامت إدارة المجموعة بتطبيق نموذج خسائر ائتمانية متوقعة مبسط لتحديد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية. يتضمن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام افتراضات مختلفة وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بخبرة المجموعة في تحصيل الذمم المدينة التجارية. تم اعتبار ذلك كأمر مراجعة رئيسي نظراً لأن الإدارة تقوم بتطبيق الأحكام الجوهرية عند تحديد مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية.	اشتملت إجراءات مراجعتنا المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية على ما يلي: • تقييم التصميم والتنفيذ، واختبار كفاءة التشغيل للضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بإجراءات المجموعة لتحديد ومراقبة الانخفاض في القيمة. • قمنا باختبار الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك تلك المستخدمة لحساب احتمالية التعثر في السداد عن طريق المقارنة بالبيانات السابقة والتحقق من هذه الافتراضات. كما أخذنا بعين الاعتبار تأسيس عوامل اقتصادية كلية تتسم بالنظرة التطلعية للمستقبل لتعكس تأثير الأحداث المستقبلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما قمنا باختبار الدقة الحسابية للنموذج. • أشركنا مختصي أمور المحاسبة لدينا لفحص النهج المستخدم في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقارنته مع أفضل الممارسات المقبولة. • قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة من حيث معايير المحاسبة المطبقة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

تقييم الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٢-٢ المتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بالشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية وكذلك الإيضاح رقم ٧ المتعلق بالإفصاح عن الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
بلغت القيمة الدفترية للشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية ٤٥٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (٢٠١٨م: ٤٩١ مليون ريال سعودي). تتعرض المجموعة لمخاطر الانخفاض في قيمة شركاتها المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية. وتأخذ إدارة المجموعة بالاعتبار ما إذا كان هناك أي مؤشرات على الانخفاض في قيمة الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، وتجري اختبارها للتحقق من الانخفاض في القيمة لتقييم مدى إمكانية استرداد هذه الاستثمارات باستخدام نموذج القيمة قيد الاستخدام. يتطلب تقييم الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات استخدام حكمًا هامًا فيما يتعلق بنمو المبيعات المستقبلية وربحية الشركة المستثمر فيها وتوقعات التدفقات النقدية واختيار معدل الخصم المناسب وهناك خطر من أن تقييم الموجودات وأي مخصص انخفاض في القيمة متعلق بها قد يكون غير صحيح. تم اعتبار الانخفاض في قيمة الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية كأمر مراجعة رئيسي نظراً للأحكام والافتراضات الهامة التي تنطوي على عملية تقييم الانخفاض في القيمة.	اشتملت إجراءات مراجعتنا المتعلقة بتقييم الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية على ما يلي: • قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ، واختبار كفاءة التشغيل للضوابط الرقابية الرئيسية المتعلقة بإجراءات المجموعة بشأن تحديد ومراقبة الانخفاض في القيمة. • استخدامنا مختصي التقييمات الداخلية لدينا لتقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة عند احتسابها للقيمة قيد الاستخدام، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الإدارية الهامة المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ومعدلات النمو والخصم، وأجرينا تحليل الحساسية بشأن هذه الافتراضات الرئيسية. • قمنا بمقارنة الافتراضات الإدارية وتطبيق فهمنا للنظرة المستقبلية للأعمال من المصادر الداخلية والخارجية ومقارنة التوقعات مع الخبرة التاريخية. • قمنا بتقييم مدى دقة واكتمال المعلومات المقدمة من الإدارة والتي استخدمت كأساس لتقييمها. • أخذنا بالاعتبار مدى كفاية الإفصاحات التي قامت بها المجموعة من حيث معايير المحاسبة المطبقة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

إثبات الإيرادات

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٢-٢ المتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بإثبات الإيرادات وكذلك الإيضاح رقم ٢٠ المتعلق بالإفصاحات ذات العلاقة.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، قامت المجموعة بإثبات إجمالي إيرادات بمبلغ ٨٨٣ مليون ريال سعودي (٢٠١٨م: ٧٧٤ مليون ريال سعودي). يتم قياس الإيرادات بالصافي بعد الخصومات والحسومات التي يحصل عليها العملاء على مبيعات المجموعة. إن تقدير الخصومات والحوافز والحسومات المثبتة والتي تستند إلى المبيعات التي تمت خلال السنة يعتبر هاماً و/أو اجتهادياً. وبالتالي، ثمة خطر يتمثل في أن هذه الترتيبات لا يتم إظهارها بالشكل الملائم ونتيجة لذلك قد يتم تسجيل الإيرادات بصورة محرفة في القوائم المالية الموحدة. كما أن ثمة خطر بأن الإيرادات قد يتم إدراجها بصورة مبالغ فيها من خلال تجاوز الضوابط الخاصة بالخصومات والحوافز والحسومات المثبتة والناتجة عن الضغوطات الإدارية لتحقيق أهداف الأداء. يتم إثبات الإيرادات من بيع البضاعة عندما يحصل العميل على السيطرة على البضاعة في وقت معين، أي عند تسليم البضاعة والإقرار باستلامها. ثمة مخاطر بأن الإيرادات قد يتم إدراجها بصورة مبالغ فيها بسبب تجاوز الضوابط الناتج عن الضغوطات الإدارية لتحقيق أهداف الأداء في نهاية فترة التقرير. تم اعتبار الإيرادات أمراً هاماً حيث تركز المجموعة على الإيرادات كمقياس أداء أساسي.	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية المتعلقة بإثبات الإيرادات: • أخذنا بالاعتبار مدى ملائمة السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة والتي تتعلق بإثبات الإيرادات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخصومات والحوافز والحسومات، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات من حيث معايير المحاسبة المطبقة. • قمنا بتقييم التصميم والتنفيذ، واختبار كفاءة التشغيل للضوابط الرقابية الخاصة بالمجموعة بما في ذلك الضوابط الرقابية لمكافحة الغش حول إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة المجموعة. • قمنا بتقييم معاملات المبيعات القائمة في نهاية السنة وكذلك الإشعارات الدائنة المصدرة بعد تاريخ نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. • كما قمنا بوضع توقع لرصيد إيرادات السنة الحالية استناداً إلى معلومات تحليل الاتجاهات، بالأخذ بالاعتبار المعلومات السابقة للمبيعات والمرتجعات الأسبوعية ومدى فهمنا لكل سوق، ومن ثم قمنا بمقارنة هذا التوقع مع الإيرادات الفعلية واستكمال استعلامات واختبارات إضافية، حيثما أمكن ذلك. • قمنا بمقارنة مستحقات حسومات السنة الحالية مع السنة السابقة، واستكمال استعلامات واختبارات إضافية، حيثما أمكن ذلك. قمنا على أساس العينة بمطابقة المطالبات ومستحقات الحسومات مع المستندات الثبوتية والتحقق من الافتراضات الإدارية المستخدمة في تقدير مستحقات الحسومات. • أخذنا بالاعتبار مدى كفاية الإفصاحات التي قامت المجموعة بإدراجها في الإيضاحات (١٩) و (٢٠) فيما يتعلق بالإيرادات.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

أمور المراجعة الرئيسية (يتبع)

الاستمرارية

بالإشارة إلى الإيضاح رقم ٢-١ (ب) المتعلق بأسس إعداد القوائم المالية الموحدة الذي يتعلق بالاستمرارية.

أمر المراجعة الرئيسي الهام	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
سجلت المجموعة صافي خسارة بمبلغ ٥٠,٩ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (٢٠١٨م: ٢٠٢,٢ مليون ريال سعودي)، وكما في ذلك التاريخ بلغت الخسائر المتراكمة ١٤٧ مليون ريال سعودي. وقد تدهور الأداء المالي للمجموعة بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب الانخفاض المستمر في حجم المبيعات مما أدى إلى خسائر تشغيلية ووضع الخسارة المتراكمة مقارنة مع السنوات السابقة. تقوم المجموعة خلال السياق الاعتيادي للأعمال بالتفاوض مع البنوك عند انتهاء التسهيلات لتجديد و/أو إعادة تمويل تسهيلاتها. لاحقاً لنهاية السنة ، تأثرت الأسواق العالمية والمحلية بشكل سلبي بسبب تفشي فيروس كورونا (Covid-١٩)، حيث أن ذلك له تأثيرات معينة على سلسلة التوريد وقاعدة العملاء للمجموعة. تم اعتبار ذلك كأمر مراجعة رئيسي هام نظراً لأن الإدارة تقوم بتطبيق الأحكام الجوهرية عند تقييم قدرة المجموعة على الاستمرارية.	إن إجراءاتنا المتعلقة بمراجعة تقييم الإدارة لقدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية اشتملت على تقييم ما يلي: • إجراءات الإدارة المتبعة لإجراء تقديرها؛ • الافتراضات التي بني عليها التقدير بما في ذلك o ما إذا كانت الافتراضات واقعية ويمكن تحقيقها ضمن ظروف المجموعة؛ o تتماشى مع البيئة الاقتصادية العامة؛ o تتماشى داخلياً؛ و o تتماشى مع الأمور الأخرى المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة. • خطط الإدارة المتعلقة بالإجراءات المستقبلية وما إذا كانت خطط الإدارة يمكن تنفيذها في ظل الظروف؛ • المعلومات المستخدمة بما في ذلك ما إذا كانت المعلومات ملائمة للتقدير ومن مصدر موثوق؛ • الموازنات والتوقعات للفترة المشمولة والقدرة على الالتزام بتعهدات المديونية؛ • مستوى حالات التأثر المطبقة لمدى معقوليتها استناداً إلى معرفتنا بالأعمال والأسواق المخدومة؛ • شروط جميع ترتيبات التمويل الخاصة بالمجموعة بما في ذلك التسهيلات الملزمة وغير الملزمة وتقييم طريقة إدراجها في نماذج التوقع. قمنا بمعاينة المراسلات مع الجهات المقرضة فيما يتعلق بالتعهدات المالية الرئيسية وأي شروط مرفقة (بما في ذلك الفترة المشمولة)، وتحققنا من جميع تلك الأمور التي تم رصدها بالشكل الملائم داخل النموذج لاختبار الالتزام المستمر للفترة التي تم أخذها بالاعتبار. أخذنا بالاعتبار ما إذا كان تقدير الإدارة يتضمن جميع المعلومات المناسبة التي نحن على علم بها نتيجة لقيامنا بالمراجعة. كما قمنا بتقدير التوقعات والافتراضات بالرجوع إلى معرفتنا بالأعمال وظروف السوق العامة وتقدير الخطر المحتمل لتحيز الإدارة. كما قمنا بتقييم إفصاحات الاستمرارية لتحديد مدى دقتها بما في ذلك ما إذا كان قد تم تقديم التفاصيل الكافية فيما يتعلق بحالات عدم التأكد.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسـادة مساهمي شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (يتبع)

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا الإدارة ومجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة الحسن غازي إبراهيم شاكر ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليهم معاً بـ"المجموعة").

كما زودنا الإدارة ومجلس الإدارة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تُعَد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن / كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

كي - بي - ام - جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
س.ت.م.رقم ١٦
C.R. 46
KPMG
Certified Public Accountants
KPMG Al Fozan & Partners

خليل إبراهيم السديس
رقم الترخيص: ٣٧١

التاريخ: ٥ شعبان ١٤٤١هـ
الموافق ٢٩ مارس ٢٠٢٠م

تقرير لجنة المراجعة السنوي
٢٠١٩

HGISC
مجموعة شاكر
Shaker Group

لجنة المراجعة

يتمثل دور لجنة المراجعة (اللجنة) في شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر (الشركة) في الإشراف على إجراءات التقارير المالية ومراقبتها وفق لائحة مهام اللجنة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧م ، بالإضافة الى إجراءات إدارة المخاطر في ضوء القوائم المالية وتقارير مراجع الحسابات والعمليات التشغيلية والادارية وإطار الرقابة الداخلية المعتمد في الشركة. وبشكل عام، تتمتع اللجنة بالسلطة الكاملة للتحقيق في أي نشاط ضمن اختصاصاتها أو أي شيء يطلب منها على وجه الخصوص لا سيما بإمكانية وصول اللجنة الغير مقيد لجميع السجلات والموظفين في الشركة و رفع التقارير الى مجلس الادارة تتضمن الاشارة الى أي مخاطر جوهرية محتملة تتعلق في الإخفاق بالضوابط، أو إدارة المخاطر أو الامتثال.

بيان اجتماعات وحضور أعضاء لجنة المراجعة

قامت لجنة المراجعة خلال العام المالي ٢٠١٩م بعقد (٦) ستة اجتماعات وقد حضر أعضاء اللجنة كافة الاجتماعات بنسبة حضور ١٠٠% ، علماً بانه تم إعادة تشكيل اللجنة من خلال الجمعية العامة الغير عادية والتي انعقدت بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٢٠م .

- بيان اجتماعات لجنة المراجعة خلال دورة المجلس المنقضية في ٢٠١٩/٠٥/٢٤م والتي عقد خلالها (٣) ثلاثة إجتماعات وهي كالاتي :

الاسم	٢٠١٩/٠٢/٢٨م	٢٠١٩/٠٣/٢٠م	٢٠١٩/٠٥/٠٥م	المجموع
تركي اللحيد (رئيس اللجنة)	√	√	√	٣/٣
مصعب المهيدب	√	√	√	٣/٣
عبد الرحمن السكران	√	√	√	٣/٣
عيد فالح الشامري	√	√	√	٣/٣

- بيان اجتماعات خلال دورة المجلس الحالي والتي بدأت في ٢٠١٩/٠٥/٢٥م والتي عقد خلالها (٣) ثلاثة اجتماعات وهي كالاتي:

الاسم	٢٠١٩/٠٨/٠٤م	٢٠١٩/١١/٠٥م	٢٠١٩/١٢/٠٩م	المجموع
تركي اللحيد (رئيس اللجنة)	√	√	√	٣/٣
عيد فالح الشامري	√	√	√	٣/٣
أحمد زكي الفريح	√	√	√	٣/٣

نطاق عمل لجنة المراجعة لعام ٢٠١٩ تمحور حول:

أ-التقارير المالية وتقارير مراجع الحسابات من خلال يلي:

١. مراجعة القوائم المالية الاولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الادارة لضمان نزاهتها وعدالتها؛ مع إبداء الرأي والتوصيات لذلك.

٢. مراجعة خطة التدقيق مع مراجع الحسابات الخارجي والتحقق من عدم تقديمه اعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق اعمال المراجعة وإبداء أي ملاحظات عليها.

٣. دراسة تقارير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة الإجراءات التي اتخذت بشأنها .

٤. التوصية لمجلس الادارة فيما يتعلق باختيار مراجع الحسابات الخارجي والإشراف على أنشطة مراجع الحسابات وتقييم الأداء.

ب-المراجعة الداخلية من خلال:

١- الرقابة والاشراف على أداء وأنشطة إدارة التدقيق الداخلي للشركة، وفقاً لخطة المراجعة الداخلية السنوية من أجل ضمان فاعليتها في تنفيذ الأنشطة والمهام المحددة لها.

٢- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاجراءات التصحيحية للملاحظات التي تم تسجيلها على وحدات العمل والاقسام في الشركة.

٣- ضماناً لمبدأ الاستقلالية، يقوم كل من رئيس التدقيق الداخلي ومدير المراجعين الخارجيين بتقديم تقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة دون أي تدخل من اي جهة.

ج- إدارة المخاطر

اعتمدت لجنة المراجعة خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٩م ، وذلك لضمان أن الخطة كانت قوية واستهدفت على وجه الخصوص تحديد المخاطر داخل الشركة. تقوم اللجنة على أساس منتظم من خلال الاجتماعات المنعقدة بمناقشة وتتبع خطة التدقيق، بالإضافة الى التقارير والملاحظات التي تقدمها إدارة التدقيق الداخلي من خلال ما يلي:

١. يتم تسليط الضوء للإدارة على اية مخاطر رئيسية محتملة وترتيب أولوياتها على أساس أنها (عالية / متوسطة / منخفضة) في كل تقرير مراجعة وذلك لضمان الإنتاجية في الوقت المحدد والإغلاق الفعال للملاحظات المسجلة.

٢. في حالة الإخفاق المتكرر في الامتثال لملاحظات التدقيق وفقًا للنطاقات الزمنية المتفق عليها، دون أي سبب أو أسباب مبررة، يتم استدعاء الإدارة العليا وذلك للشرح مع اعداد خطط عمل تصحيحية.

٣. تتخذ الادارة جميع التدابير اللازمة لمعالجة الملاحظات الرئيسية التي أبرزتها تقارير المراجعة الداخلية او مراجعي الحسابات.

٤. متابعة تطورات وتحسينات تطبيق نظام ساب SAP ، وبناءً عليه تعاقدت الشركة مع مستشار خارجي ، بهدف التقليل من اي ثغرات في النظام قد تسبب عائقا في تحقيق السلاسة بالعمليات أو تتسبب في أي ثغرة من ناحية رقابية، علماً

بان نظام ساب يستخدم من قبل الشركة في اغلب عملياتها لا سيما المبيعات و التخزين و الانظمة المالية . و بناءً على تقرير المستشار الخارجي تم بفضل الله تطوير النظام ليتواكب مع افضل الممارسات المتعلقة بنشاط الشركة .

رأي لجنة المراجعة:

في ضوء ما تقدم واستناداً على التقارير الدورية، حيث تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية في الشركة بشكل دوري للتأكد من كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية عموماً وفيما يتصل بعدالة القوائم المالية تحديداً، وتوفير تقويم مستمر لنظام الرقابة الداخلية، والاهتمام بأي ملاحظات تتبين لها والتعامل معها، ويأتي هذا ضمن أهداف مجلس الادارة في الحصول على اقتناع معقول حول مدى سلامة تصميم وفاعلية أداء نظام الرقابة الداخلية بالشركة.

ومن خلال ما اسفرت عنه نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة، لم يلفت انتباه لجنة المراجعة ما يجعلها تعتقد ان هناك قصوراً جوهرياً يقتضي الافصاح عنه، وأن نظام الرقابة قد حقق العديد من التحسينات خلال العام، وتواصل الشركة تحت اشراف لجنة المراجعة التقييم الدوري ومراجعة النظام الرقابي لضمان تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة العمليات وفاعليته، والالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها.

والله الموفق،،،

رئيس لجنة المراجعة

تركي اللحيد

نموذج التوكيل

السادة المساهمين الكرام

تحية طيبة وبعد ،،،

نحيطكم علماً بان نموذج التوكيل غير متاح بناءً على قرار مجلس إدارة هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/١٦م المتضمن تعليق عقد الجمعيات حضورياً حتى إشعار آخر، والاكتفاء بعقدها عبر وسائل التقنية الحديثة عن بُعد، وذلك حرصاً على سلامة المتعاملين في السوق المالية في إطار دعم الجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية من قِبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفايروس كورونا المستجد (COVID-١٩) وامتدادا للجهود المتواصلة التي تبذلها كافة الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.